إمكانية التزاوج بين المساواة وضمان الجودة فى التعليم العالى العربى

ورقة عمل مقدمة الى المؤتمرالدولى السنوى

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

سياسات التعليم فى الوطن العربى ...التحديات والتوجهات المستقبلية

الفترة 13-14 يونيو 2015

إعداد

أ.د. مهنى محمد ابراهيم غنايم

أستاذ التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم

قسم اصول التربية

كلية التربية جامعة المنصورة

ganaiem@yahoo.com

obeikandi.com

فكرة الورقة البحثية :

من خلال معايشة الباحث (باحثا ومسئولا ومراجعا ومقيما) لمشروعات التطوير التى بدأ العمل بها فعليا اعتبارا من 2003 م استنادا الى المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى (فى سبتمبر 2000) والذى انتهى الى تشخيص واقع التعليم العالى ومشكلاته فى مصر والتى تحددت فى حوالى 25 قضية جديرة بالبحث والدراسة العاجلة .

وقد تم ترتيب هذه القضايا فى شكل أولويات ، نالت القضايا الست التالية الترتيب الأهم والتى صيغت على شكل مشروعات ملحة ويجب البدء بها أولا لتطوير التعليم العالى فى مصر

1- مشروع الجودة والأعتماد QAAP
2- مشروع تطوير كليا ت التربية FOEP
3- مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP
4- مشروع تكنولوجيا المعلومات والأتصالات ICTP
5- مشروع صندوق تطوير التعليم العالى HEEPF
6- مشروع تطوير الكليات التكنولوجية ICTC

ولم يقف الأمر عند هذه المشروعات، بل توالى العمل بمشروعات تطوير التعليم العالى حتى تاريخه إما بدعم داخلى أو خارجى أو كليهما معا تمهيدا لحصول الكليات والمعاهد الجامعية على الأعتماد .

وتتعدد الآراء والأفكار حول قياسات الجودة مفاهيم وآليات ونظريات فى ضوء ظروف المؤسسات التربوية ،خاصة تللك التى يصعب فيها تحقيق العدالة والتزاوج بين المساواة والجودة ،مما يدعو الى القول بأهمية تناول هذه القضية بالبحث والدراسة .

ونتيجة للخبرات المتراكمة فى هذا المجال ظهرت فكرة ورقة العمل هذه والتى تتلخص فى مناقشة إمكانية التزاوج بين المساواة وضمان الجودة فى التعليم العالى ، وفكرة التزاوج هذه تطرح تساؤلين : المساواة وضمان الجودة فى التعليم العالى العربى ....هل يلتقيان ؟ ، وهل يمكن أن تتحقق الجودة فى التعليم العالى العربى فى ظل عدم المساواة وعدم العدالة والفقر متعدد الأبعاد فى الوطن العربى ؟

وقد سبق للباحث فى دراسة علمية (نشرت فى كتيب 1993) بعنوان تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين أن انتهى الى أنه يمكن أن يكون المتعلم محروما حتى لو نال الشهادات العليا ،

openkanal.com

كما يمكن أن يكون محروما من فرص التعليم أصلا ، فهل هذا صحيح وكيف يمكن أن يحدث ذلك؟

هدف ورقة العمل :

تهدف ورقة العمل هذه إلى مناقشة قضية من القضايا التى أصبحت غاية فى الأهمية وهى إمكانية التزاوج بين المساواة وضمان الجودة فى التعليم العالى العربى وعرض موجز لتجارب بعض الدول فى هذا المجال ، وامكانية الأستفادة منها فى وضع آليات ضمان الجودة فى ظل الأفتقار الى المساواة والعدالة وتدنى مؤشرات التنمية البشرية العربية قياسا الى مؤشرات عالمية

جودة التعليم ....لماذا الأهتمام بها ؟

ربما يرجع الاهتمام بقضية الجودة في التعليم إلى أن التوسع في مؤسسات التعليم على المستوى العالمي وزيادة أعداد الطلاب أدى إلى انخفاض مستويات الإنجاز التعليمي ، وبخاصة مع الانخفاض المستمر في الموارد المالية والمادية الممنوحة للمؤسسات التعليمية، ويقرر البنك الدولي ذلك في تقاريره المتواترة عن التعليم،حيث يؤكد أن مشكلة انحدار جودة التدريس والبحث أصبحت مشكلة عالمية،وذلك كنتيجة لعوامل متعددة ومتداخلة،منها ضعف كفاءة المعلمين،محدودية الموارد المالية والتسهيلات المادية،فقر التجهيزات المكتبية والعلمية،انخفاض الكفاءة الداخلية،وظهور مشكلة البطالة بين المتعلمين .

و الصورة الجديدة للتعليم والمجتمع لا يمكن لها أن تكون إلا بتعليم تتوافر فيه شروط الجودة الشاملة فى كافة مراحله ومستوياته،ولهذا تنبهت معظم دول العالم إلى أهمية قضية الجودة فى التعليم،فوضعتها فى صدر أولوياتها منذ تسعينيات القرن العشرين،ذلك اعتمادا على فرضية أن التقدم والتحسين الواضح فى الأداء الاقتصادي والاجتماعي فى الدولة مرهون بجودة الخدمة التعليمية.

التباين والمساواة وتكافؤ فرص التعليم :

والمساواة في حق التعليم ، وإن كانت شرطا ضروريا، إلا أنها غير كافية لتحقيق الديمقراطية في مجال التعليم . هذا رغم أن الكثيرين يعتقدون أن المساواة هي غاية الغايات بالنسبة إلى من يسير في نهج الديمقراطية . ذلك أن المساواة في حق التعليم لا تعني المساواة في الفرص ، لأن المقصود بهذه المساواة الأخيرة هو تمكين الطالب من التخرج والنجاح.

ولكن هذه الفرص للأسف الشديد غير متعادلة ، والدليل على ذلك ما نشاهده عند بداية المرحلة الدراسية ونهايتها من اختلاف في الطبقة الاجتماعية بين الملتحقين والمتخرجين وذلك أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة لها دور وتأثير كبير في مستوى تحصيل أبناءها.

openkan.com

إن تكافؤ الفرص التعليمية وما ورائها من ديمقراطية التعليم صار أعم وأشمل من مجرد التوسع في التعليم بمراحله المختلفة ، أو حتى تكافؤ فرص القبول فيه . وغدا معناه التكافؤ في فرص الاستثمار في التعليم بنجاح ، وإيجاد صيغ وأساليب متنوعة جديدة للتعليم تلائم كل فرد ، وتطوير جودته في كل أبعاده ، وإعطاء الكبير خاصة إذا كان أميا حقا مثل حق الصغير.

لذا فالدعوة ملحة إلى ديموقراطية التعليم بمفهومها الحقيقي الواسع الذي يؤمن لكل فرد ، صغيرا كان أم كبيرا حدا أدنى من التعليم يسمح له بالتهيؤ للحياة وممارسة دوره كمواطن منتج، وتحقيق ذاته كفرد . كما يفترض ذلك أن يكون هذا الحد الأدنى مشتركا بين الجميع ، وذلك حتى لا يوجد داخل المجتمع الواحد مجموعات محرومة من حقها الطبيعي في الحصول على فرص متكافئة من التعليم مع غيرها.

إن سؤالين أساسيين يكمنان في كل حديث عن تكافؤ الفرص في التعليم ويلقيان بظلالهما عليه على حد قول منير بشور أولهما : هل يفيد الحديث عن تكافؤ فرص التعليم حين تكون الفرص الاقتصادية والاجتماعية وغيرها خارج قطاع التعليم غير متكافئة ؟

والسؤال الثاني: مرتبط بالأول وناتج عنه ، عندما لا تكون الفرص متكافئة خارج التعليم ، فلأي درجة يمكننا الاعتماد على نظام التعليم لتصويب الوضع ، أي لإزالة التفاوت بين الفرص أو على الأقل للتقليل منها ، وبأية كيفية يمكن للتعليم أن يحدث ذلك ؟ وبأي ثمن ؟ وبأية شروط ؟

إن هذه التساؤلات مرتبطة بلا شك بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة ، كما أنها ذات علاقة بمسألة الإدارة السياسية والبدائل والأولويات في المجال التعليمي . كلها مرتبطة بمشكلات التنمية التي تنعكس بدورها على التعليم.

الفجوة المعرفية ، الرسوب والتسرب يعنى عدم المساواة :

ومن هنا يأتي اهتمام الهيئات الدولية ومنظماتها التنموية المتخصصة، بالفجوة المعرفية التي باتت تفصل بين دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث بعد أن أوضحت دراساتها وبينت تقارير خبرائها أن النسبة الغالبة من سكان هذه الدول وكذلك منظماتها تعانى فقراً معرفياً معتبرة هذا الفقر السبب الرئيسي في ضعف الاستثمارات البينية بين هذه الدول، والعائق الأشد الذي يواجه برامج التنمية الشاملة والمستدامة (Honsel &bell , 2001)

إن عدم المساواة الناتج عن الفقر متعدد الأبعاد ، يؤثر فى الأنجاز التعليمى الذى يحققه الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة ، ويؤدى الى الرسوب والتسرب مما يؤثر بدوره فى ضمان الجودة التعليمية سواء على مستوى التعليم العالى أو التعليم قبل الجامعى .

والتصنيف على أساس القدرات يعكس نوعا من عدم المساواة وتكافؤ الفرص فى التعليم ، ويؤكد هذا ماذهبت اليه الدراسة التالية :

قام مجموعة من الخبراء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مؤسسة بحثية في باريس) بتحليل نسبة النجاح والفشل في الأنظمة التعليمية بـ39 دولة من أكثر الدول تطورا في العالم ووجدت أن الدول التي لجأت إلى تصنيف الطلاب في سن صغيرة على حسب القدرات شهدت معدلات أعلى في نسبة التسرب من التعليم ومعدلات أقل في الإنجازات.

ووجدت الدراسة التي أجراها معهد التعليم التابع لجامعة لندن في العام الماضي أن واحدا بين كل ستة طلاب يتم تصنيفه حسب قدراته الأكاديمية في سن السابعة.

وقد أظهرت دراسة "بياتريزبون" التي جاءت تحت عنوان «المساواة والجودة في التعليم: دعم المدارس والطلاب المتضررين»، أن المعلمين الأكثر خبرة وكفاءة يقومون بالتدريس للطلاب ذوي القدرات الكبيرة.

كما أشارت " بياتريز بون" خبيرة التعليم وأحد مؤلفي الدراسة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تصنيف التلاميذ في سن صغيرة إلى مجموعات وفق قدراتهم يشكل دائرة فاسدة يتوقع فيها المعلم إنجازات قليلة من التلاميذ ذوي القدرات الأدنى، والذين كانوا يحبسون في بيئة تعليمية أقل حتى قبل أن يحصلوا على فرصة لتنمية قدراتهم.

وفى رأى الباحث أن هذا ينطبق أيضا على طلاب التعليم العالى ، حيث أن التصنيف غالبا مايتم بناء على معيار أساسى وهو درجة النجاح فى الثانوية العامة (مكتب التنسيق) وربما أن هذا التصنيف القائم على درجة النجاح مرتبط بالمستويات الأجتماعية والأقتصادية للطلاب ، ومن ثم قد يكون معيار التصنيف متحيزا مسبقا. وهنا يثار التساؤل الأساسى مرة أخرى : هل يمكن التزاوج بين المساواة وضمان الجودة فى التعليم بشكل عام وفى التعليم العالى العربى بشكل خاص ؟ وفى ظل هذا التحيز المسبق ؟

التعليم العالى العربى : (نظرة خاطفة)

من باب الأنصاف القول أن الدول العربية قطعت شوطا لابأس به فى مجال التوسع فى التعليم بشكل عام ، وبذلت بعض الدول ، خاصة النفطية–ومازالت- جهودا حثيثة فى تطوير التعليم ،

obeikandi.com

لكن يبدو أن التوسع الكمى هو الصفة الغالبة على أنماط التطوير فى كل الدول العربية مع وجود استثناءات قليلة هنا أو هناك ، وتظل مشكلة عدم العدالة والمساواة والحرمان من التعليم قائمة .

وتنتشر مؤسسات التعليم العالى والجامعى فى كل الدول العربية سواء كانت حكومية أو أهلية أو خاصة ، وهناك عدة أنماط للتعليم العالى بشكل عام فى الوطن العربى :

- جامعات حكومية تحت رقابة واشراف حكومى خالص
- جامعات حكومية أجنبية برأس مال وادارة مشتركة
- جامعات أهلية لاتهدف الى الربح
- جامعات أجنبية بتمويل وأدارة واشراف أجنبى

نظرة إلى مؤشرات التنمية والتعليم فى الوطن العربى :

يشير تقرير التنمية البشرية (HDR) العالمى الذى صدر عن الأمم المتحدة فى مارس 2103 م وشعاره الأستدامة والمساواة : مستقبل أفضل للجميع :

Sustainability and Equity: A Better Future for All

أنه بحلول عام 2050سوف تعانى شعوب العالم الأكثر حرمانا من غيرها من تدهور بيئى وعدم المساواة الأجتماعية والفقر، حيث الفقر المتعدد الأبعاد والذى يتمثل فى فقر الدخل والتعليم والأمية (وربما تكون عدة دول عربية ضمن شعوب العالم الأكثر حرمانا ن هذا فى رأى الباحث) والجدول التالى يبين بعض مؤشرات التنمية البشرية فى سياق مقارن بين بعض الدول العربية وبعض الدول المتقدمة .

جدول(2) مؤشرات التنمية البشرية فى بعض الدول العربية والدول المتقدمة2011 م

المؤشر	الرمز	النرويج	أمريكا	الأمارات	مصر	السودان
دليل التنمية البشرية	HDI	0و943	0و910	0و846	0و644	0و408
العمر المتوقع عند الميلاد	LEB	81و1	78و5	76و5	73و2	61و5
متوسط سنوات التمدرس 25سنة+	MYS	12و6	12و4	9و3	6و4	3و1
عدد السنوات	EYS	17و3	16و0	13و3	11	4و4

obeikandi.com

المتوقع للتمدرس						
نصيب الفرد من الناتج القومى المحلى	GNI	47و557	43و017	59و993	5و269	1و894
دليل التنمية البشرية غير اقتصادى	HDI	0و975	0و931	0و813	0و686	0و402
ترتيب الدولة وفقا لمؤشر التنمية البشرية بين 187 دولة		1	4	30	113	169

*__Nonincome HDI:__ Value of the HDI computed from the life expectancy and education indicators only.

المصدر : من إعداد الباحث مستعينا بتقرير التنمية البشرية 2013م الصادر عن الأمم المتحدة باللغة الأنجليزية من الموقع : http://hdr.undp.org

وتشير بيانات الجدول إلى أن النرويج تحتل المرتبة الأولى عالميا فى مؤشرات التنمية البشرية ، وأمريكا المرتبة الرابعة ، وتأتى الأمارات العربية النتحدة فى المرتبة الثلاثين عالميا وعلى راس الدول العربية ، وتحتل مصر مرتبة متأخرة رقم (113) كما تأتى السودان فى المرتبة (169) بين 187 دولة ، والدولة العربية الأخيرة فى ترتيب مؤشرات التنمية البشرية .

ملخص تجارب أربع دول فى المساواة والجودة :

هذه التجارب الأربع يعرضها كتاب صادر عن المعهد الدولى للتخطيط التربوى (IIEP) باريس بفرنسا ، وهو معهد علمى متخصص معنى بدراسات وبحوث التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم فى مختلف الدول المشاركة فى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) 2010 م

openkandil.com

وتكشف محتويات الكتاب ، من خلال عرض هذه التجارب الأربع ، عن العلاقة بين المساواة وضمان الجودة فى التعليم العالى وذلك بواسطة نخبة من الباحثين المتخصصين فى سياسات التعليم العالى ، حيث يعرضون اشكالية المساواة فى بلادهم من منظور تاريخى واجتماعى ، وعرض أطر السياسات الحالية تجاه دعم المساواة فى التعليم العالى ، وتحليل الكيفية التى من خلالها يعكس نظام الجودة ضمان المساواة بما فى ذلك الآليات الرئيسة لتقييم الجودة .

وتشير رؤى المتخصصين الذين شاركوا فى هذا الكتاب إلى تأثير العوامل التاريخية على المساواة فى التعليم العالى فى دولهم إلى أن الأستعمار يعد من أبرز هذ العوامل فى كل الدول الأربع ، كما أن الهجرة لها أيضا تأثير فى خلق نوع ما من عدم المساواة فى التعليم حيث تؤثر الهجرة على التكوين العرقى للسكان .

والطائفية كذلك تعد أحد أهم عوامل عدم المساواة (حالة الهند على سبيل المثال) والأوضاع الأجتماعية والأقتصادية المتدنية تؤدى الى أشكال ا من الحرمان الأجتماعى والأقتصادى ومن ثم يؤدى ذلك بدوره الى عدم المساواة بين أبناء المجتمع الواحد .

وأخيرا يقدم الكتاب بعض الرؤى حول كيفية خلق علاقة قوية بين المساواة وضمان الجودة فى التعليم العالى من خلال القضاء على المشكلات التى تعوق المساواة فى هذه الدول ، وأنه بالأمكان التزاوج بين المساواة والجودة التعليمية معا .

مقترحات تحقيق التزاوج بين المساواة وضمان الجودة فى التعليم العالى العربى :

- عند التوسع فى مؤسسات التعليم العالى مراعاة أسس ومعايير افتتاح كليات جديدة ، ومن أهمها :

الكثافة السكانية – تلبية احتياجات سوق العمل – الطاقة الاستيعابية للجامعات القريبة – حجم المجتمع الطلابى فى التعليم العام – الموقع الجغرافى للكلية المراد افتتاحها – مدى توفر التعليم العالى الخاص و الأهلى .

- التوزيع الجغرافى المتوازن لمؤسسات التعليم العالى العربى
- اتاحة التعليم العالى العربى لكل قادر عليه وراغب فيه بصرف النظر عن اللون والجنس والدين والظروف الأجتماعية والأقتصادية
- دعم مؤسسات التعليم العالى العربى بالموارد المادية والبشرية التى تضمن الجودة
- تطبيق مبادىء المسئولية والمحاسبية بمؤسسات التعليم العالى
- النظر فى تكييف معايير الجودة والأعتماد بما يتواءم مع هوية وخصوصية التعليم العالى العربى والتأكيد على الكيف مع الكم فى ذات الوقت

obeikandl.com

- التنسيق بين الأعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية وبين متطلبات العالمية فى صياغة النظم والبرامج التعليمية
- التنوع فى البرامج والتخصصات العلمية استجابة لمطالب واحتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع
- التأكيد على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للكليات والأقسام والتخصصات والشعب القائمة فى ضوء احتياجات سوق العمل

obeikandl.com

مصادر الورقة البحثية

1- ألفين و هايدى توفلر(2008) الثروة وأقتصاد المعرفة،ترجمة محمد زياد كبة،الرياض،جلمعة الملك سعود،ادارة النشر والمطابع

2-السيد محمد دعدور (2006) ادارة الجودة فى المدارس(مترجم)الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان ، القاهرة

3-أشرف السعيد أحمد(2001) بعض مؤشرات جودة التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة

4-تقرير التنمية البشرية العالمى 2013 م باللغة الأنجليزية على الموقع :

http://hdr.undp.org

5-جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(2008) خطة تطوير التعليم فى الوطن العربى ، تونس

6- سامى محمد نصار02012) المدخل التدبرى : رؤية لثقافة الجودة فى التعليم العالى فى عصر العولمة ومابعد الحداثة ، مجلة بحوث ودراسات الجودة ، العدد الأول يناير 2012 ،القاهرة، الهيئة القموية لضمان جودة التعليم والأعتماد

7-محمود كامل الناقة(2012) جودة التعليم وجودة اعداد المعلم(اطار فكرى) مجلة بحوث ودراسات الجودة ، مرجع سابق

8-مهنى محمد غنايم(2015) استخدام بطاقة الأداء المتوازن فى التقييم المؤسسى رؤية ناقدة لبعض المحاولات فى الوطن العربى مع التركيز على التعليم الجامعى ،مؤتمر التربية آفاق مستقبلية، كلية التربية جامعة الباحة، السعودية(12-15) أبريل 2015

9-مهنى محمد غنايم(2015) الأنتهلاك قيمة مضافة للتعليم العالى النوعى فى خدمة المجتمع العربى كلية التربية النوعية بالمنصورة نموذجا ، مؤتمر كلية التربية النوعية بالمنصورة 15-16 أبريل 2015

obeikandl.com

10–مهنى محمد غنايم(2015) أولويات البحث التربوى ودعم قضايا التنمية فى المجتمع الخليجى ،مؤتمرالتربية وقضايا التنمية بالمجتمع الخليجى، جامعة الكويت ،الفترة(16–18) مارس 2015

11–الأنتاج العلمى التربوى فى البيئة العربية... الواقع والمأمول ، بحث مقدم الى المؤتمر العربى الثامن(الدولى الخامس) الأنتاج العلمى التربوى فى البيئة العربية " القيمة والأثر " كلية التربية جامعة سوهاج وجمعية الثقافة من أجل التنمية ،الفترة 26–27 ابريل 2014

12–مهنى محمد غنايم(2013) القيمة المضافة للتعليم، مؤتمر " التميز فى الأداء الجامعى... فلسفته...آلياته...معاييره، مركز تطوير التعليم الجامعى،جامعة بورسعيد فى الفترة 10–11 فبراير 2013

13-مهنى محمد غنايم(2013) الدراسات المستقبلية واستشراف الطلب على التعليم العالى العربى،دراسة مقدمة الى مؤتمر استشراف مستقبل التعليم فى مصر والوطن العربى رؤى واستراتيجيات مابعد الربيع العربى فى الفترة 10–11 ابريل 2013م

14- مهنى محمد غنايم (2009) أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي ، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الأول لمسئولي الجودة في الجامعات السعودية (الجودة مسؤولية الجميع) جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، 25-1429/10/27 ه

15- مهنى محمد غنايم &أشرف السعيد الجودة الشاملة للنظم التعليمية ، مقرر دراسى ضمن مقررات مشروع تطوير الدراسات العليا التربوية باستخدام التعليم الالكترونى ، مشروع تطوير كليات التربية ،وحدة ادارة المشروعات،وزارة التعليم العالى ،مصر،2006/2005

16– مهنى محمد غنايم& هادية أبو كليلة (1993) تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين ،القاهرة، النهضة العربية

17- دراسة بريطانية تكشف :تصنيف الطلاب على حسب الدرة يزيد من **مخ&%$ التسرب #" المدار ! '** صحيفة الشرق الأوسط **26 فبراير 2012 العدد 12143**

http://www.aawsat.com/details.asp?article=66539 the site :

18 - Honsel, T. and Bell, A. (2001) , Measuring and Managing Knowledge, Irwin, New York, Me Graw – Hill.

obeikandi.com

19-Michaela Martin (2010) Equity and quality assurance, A marriage of two minds, A marriage of two minds ,IIEP ,Paris ,UNESCO

20-Tom Jefferson (2006) Quality and value: Models of quality control for scientific research ,Nature ,International weekly journal of scientific research, www.nature.com On the site :

obeikandl.com